● أخبار قصيرة

نائبة أوكرانية تحذر: أوغليدار على وشك السقوط

أثارت تصريحات النائبة في البرلمان الأوكراني ماريانا بيزوغلايا جدلاً واسعاً حول الوضع العسكري في شرق بلادها.
فقد حذرت بيزوغلايا من احتمال سقوط مدينة أوغليدار في يد القوات الروسية قريباً، موجهة انتقادات حادة للقيادة العسكرية الأوكرانية. وفي منشور على قناتها في تطبيق "تلغرام"، أشارت النائبة إلى وجود ثغرات كبيرة في الدفاعات الأوكرانية خلف خطوط المواجهة الحالية. وذكرت على وجه التحديد عدة مدن ومناطق تفتقر إلى التحصينات اللازمة، مثل تشاسوف يار وقسطنطينوفكا وكوراخوفو وسيليدوفو.
ووجهت بيزوغلايا اللوم بشكل مباشر إلى الجنرال ألكسندر سيرسكي، قائد القوات البرية الأوكرانية. واتهمته بسوء الإدارة، خاصة فيما يتعلق باللواء ٧٢، حيث انتقدت قراره بإقالة قائد اللواء في وقت حرج من المعارك، بالإضافة إلى التأخر في إرسال التعزيزات اللازمة.

أفغانستان تُعين سفيراً جديداً في أوزبكستان

أعلنت وزارة الخارجية في حكومة طالبان أن "عبد الغفار بحر" قد غادر إلى أوزبكستان كسفير لأفغانستان، وسيبدأ مهامه رسميًا خلال الأيام القليلة القادمة.
يأتي هذا في الوقت الذي كانت فيه مصادر قد ذكرت في شهر أيار (مايو) من هذا العام أن هذا الدبلوماسي التابع لطالبان قد تم تعيينه سفيرًا للحكومة الأفغانية في طشقند بدلاً من "مغفور الله شهاب"، ولكنه لم يبدأ مهامه بعد.
الجدير بالذكر أن السفير الجديد لطالبان كان حاضرًا أيضًا في اللقاء الوداعي بين "يادغار خواجة شادمانوف"، سفير أوزبكستان، و"أمير خان متقي"، وزير خارجية طالبان. وقد صرح متقي خلال هذا اللقاء للسفير الأوزبكي بأنه خلال فترة عمله قد تم فتح فصل جديد في العلاقات بين طالبان وأوزبكستان.

باكستان: نفذنا أكثر من ٦٥ عملية ضد الإرهابيين في البنجاب

أعلنت شرطة ولاية البنجاب في بيان لها: "لقد نفذنا أكثر من ٦٥ عملية ضد الإرهابيين خلال الشهر الماضي".
وأضاف البيان: "تم اعتقال خمسة إرهابيين يوم أمس الاول في هذه الولاية مع كميات كبيرة من الذخيرة".
و الجدير بالذكر أن القوات الأمنية الباكستانية كثفت مؤخراً عملياتها الأمنية في ولاية البنجاب، و بحسب المصادر الرسمية الباكستانية، شهدت العمليات الإرهابية والانتحارية في باكستان زيادة بنسبة ٥٠٠ بالمئة، في الثلاث سنوات الأخيرة.

بعد زيارة شولتز الأخيرة إليهما

لماذا تسعى ألمانيا إلى التقارب مع أوزبكستان وكازاخستان؟

الوفاق/ تعتبر زيارة أولاف شولتز، المستشار الألماني، مؤخراً إلى أوزبكستان وكازاخستان حدثًا دبلوماسيًا مهمًا يشير إلى سعي الأوروبيين لتطوير علاقاتهم مع دول آسيا الوسطى.
يعتقد المحللون أنه منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية، حدثت موجة من التغيرات العالمية في المجالين السياسي والأمني، وفي المفاهيم الجيوسياسية. ونتيجة لذلك، يجب دراسة الاهتمام المتزايد للغرب بآسيا الوسطى من هذا المنظور.
مع الوجود القوي الروسي والصيني في آسيا الوسطى، تسعى ألمانيا الآن إلى الدخول للمنطقة، وترغب في استخدام القنوات الاقتصادية والدبلوماسية لتعزيز وجودها في هذه الدول الرئيسية في آسيا الوسطى.

قضية الهجرة

خلال الأسابيع الأخيرة، نشأت موجة من كراهية المهاجرين في ألمانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى. وضعت الحكومة الألمانية بعض المهاجرين الأفغان على قائمة الترحيل، وفي الوقت نفسه، ركزت على كينيا الأفريقية لتوفير القوى العاملة الصناعية والخدمية.
تعتزم ألمانيا جذب جزء من القوى العاملة التي تحتاجها من أفريقيا. ولكن الآن تم اختيار أوزبكستان أيضًا كأحد مراكز توفير القوى العاملة.
أظهرت زيارة شولتز إلى سمرقند ولقاؤه مع شوكت ميرضيايف، رئيس أوزبكستان، أن ألمانيا تريد تحقيق عدة أهداف بضربة واحدة.
أدت محادثات شولتز وميرضيايف إلى توقيع ثماني اتفاقيات مهمة تغطي مجالات مثل الهجرة والتعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة والشراكات التكنولوجية. من الواضح أن ألمانيا تركز على تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع أوزبكستان وتعتبرها حليفًا مهمًا في آسيا الوسطى.
تركز إحدى الاتفاقيات بين ألمانيا وأوزبكستان على الهجرة وتوفير القوى العاملة. الاتفاق الجديد بين برلين وسمرقند يسهل هجرة العمال المهرة إلى ألمانيا ويعد استجابة مباشرة للنقص في القوى العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات الكبيرين في ألمانيا.
نظرًا للحساسية السياسية والاجتماعية والأمنية لوجود اللاجئين الأفغان في ألمانيا، تبحث هذه الدولة الأوروبية الآن عن حل لتقديم وسيط آمن يمكنه، من خلال نهج صارم، توفير إمكانية نقل جزء من العمال الأفغان دون الحاجة إلى إقامة علاقات عميقة مع طالبان. لذلك، أحد الأهداف السياسية لألمانيا هو إنشاء مسار جديد للاجئين الأفغان عبر أوزبكستان، وبالتالي إبراز دور أوزبكستان كشريك رئيسي في التعامل مع قضايا الهجرة وحل المشاكل المتعلقة بالأزمة الأفغانية.

مصادر للطاقة

أدى الموقف الأمني والاقتصادي لأعضاء الناتو – والذي أرغمتهم عليه أميركا- تجاه روسيا وتهديداتهم المستمرة ضد موسكو إلى خلق ظروف سمحت لفلاديمير بوتين، الرئيس الروسي، بإظهار اعتماد الدول الأوروبية العميق على الغاز الروسي مرة أخرى، مما وضع هذه الدول في موقف صعب.
نتيجة لذلك، يعد توسيع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع دول آسيا الوسطى جزءًا من استراتيجية ألمانيا لمحاولة التغلب على أزمة الاعتماد. على الرغم من أن أوزبكستان لديها أيضًا قدرات في مجال الطاقة، إلا أن شراكتها المهمة مع ألمانيا تبدو متركزة على مسألة توفير العمال الفنيين. ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لكازاخستان.
كازاخستان هي مورد نفط مهم لألمانيا، خاصة في ضوء جهود ألمانيا لتنويع مصادر الطاقة.
شدد شولتز، القلق بشأن نقص الوقود، على مفهوم مهم وهو "أهمية التعاون المستمر" في توريد المواد الخام. يظهر هذا التصريح رغبة ألمانيا في ضمان استلام النفط بطريقة مستدامة.
هناك فرص اقتصادية كبيرة لتطوير العلاقات بين ألمانيا وأوزبكستان وكازاخستان. حيث تحتاج هذه الدولة الصناعية الأوروبية إلى هاتين الدولتين، خاصة في مجالات مثل المواد الخام الحيوية، وفي المقابل، تحقق أرباحًا عالية من خلال استخدام بعض الإمكانات التجارية والتعاون التكنولوجي.

طموحات سياسية

من وجهة نظر محللي مراكز الفكر الغربية، تلعب دول آسيا الوسطى دورًا مهمًا من حيث الجيوسياسية والأمن الإقليمي. في هذا السياق، تهتم ألمانيا، بصفتها قوة أوروبية رئيسية، بتعزيز الاستقرار والتعاون في المنطقة، والذي يمكن تحقيقه من خلال علاقات أوثق مع دول مثل أوزبكستان وكازاخستان.
نقطة مهمة أخرى من منظور تحقيق التعاون متعدد الأطراف هي أن كلاً من أوزبكستان وكازاخستان عضوان في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO). نتيجة لذلك، يمكن أن يوفر تفاعل ألمانيا مع هذه الدول فرصًا للتعاون والحوار متعدد الأطراف، خاصة في معالجة التحديات المشتركة مثل الأمن والتنمية الاقتصادية والقضايا البيئية.
تعتقد ألمانيا أنه في حالة توسيع العلاقات مع دول منطقة آسيا الوسطى، في الحصول على المزيد من الأدوات والإمكانيات يمكنها مواجهة النفوذ الروسي والصيني.
من خلال تعزيز العلاقات مع دول آسيا الوسطى، ترغب ألمانيا بشكل محتمل في موازنة ما تسميه النفوذ المتزايد لروسيا والصين في المنطقة.
ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن كلاً من كازاخستان وأوزبكستان، في تحديد الخطوط السياسية والأمنية لعلاقاتهما مع القوتين الإقليميتين المهمتين، الصين وروسيا، لديهما رغبة كبيرة في الحفاظ على الوضع الراهن والتفكير بعيد المدى ولا ترغبان في الابتعاد عن بكين وموسكو.

كازاخستان وأوزبكستان لديهما رغبة كبيرة في الحفاظ على الوضع الراهن والتفكير بعيد المدى ولا ترغبان في الابتعاد عن بكين وموسكو

تركيا.. جدل حول الدستور

مع بدء الدورة الجديدة للبرلمان التركي، اشتدت النقاشات حول صياغة دستور جديد. وكان "نعمان كورتولموش"، رئيس البرلمان، قد تواصل مع أحزاب المعارضة في الدورة السابقة لاستطلاع استعدادها للتعاون في هذا الصدد. ورغم أن تلك الجهود لم تسفر عن نتائج ملموسة، فمن المتوقع أن يواصل كورتولموش مساعيه في الدورة الجديدة.
كما سيعقد حزب العدالة والتنمية الحاكم ورشة عمل متخصصة في شهر أكتوبر لدراسة الجوانب المختلفة لموضوع الدستور الجديد.
وقد صرح "حياتي يازجي"، نائب الرئيس التركي، في منتصف شهر أغسطس لوكالة الأناضول أن هذه الورشة ستناقش منهجية العمل ودور حزب العدالة والتنمية في صياغة الدستور الجديد.
لكن ما أشعل النقاشات حول الدستور قبل بدء عمل البرلمان كانت تصريحات "زكريا يابيجي أوغلو"، رئيس حزب المطالبة الحرة (HÜDA PAR)، الذي عبر عن معارضته للمادة الرابعة من الدستور. هذا الحزب، الذي يواجه تحديات بسبب اتهامات تتعلق بارتباطه بمقتل نارين غوران في قرية طاوشان تبه بديار بكر، طالب بمراجعة المواد الأربع الأولى غير القابلة للتغيير في الدستور.

موقف حزب العدالة والتنمية

تنص المادة الأولى من الدستور التركي على أن تركيا "جمهورية". وتؤكد المادة الثانية على أن "الجمهورية التركية دولة ديمقراطية علمانية اجتماعية تحكمها سيادة القانون، وتقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، مع الالتزام بالقومية الأتاتوركية". أما المادة الثالثة فتشير إلى "وحدة الأراضي والشعب التركي، واللغة التركية، والعلم، والنشيد الوطني، وعاصمة الدولة أنقرة".
المادة الرابعة، التي اعترض عليها حزب المطالبة الحرة، تنص صراحة على أن "المادة الأولى التي تحدد النظام السياسي للبلاد كجمهورية، ومضمون المادة الثانية حول خصائص الجمهورية، والمادة الثالثة غير قابلة للتغيير ولا يمكن اقتراح تعديلها".
بعد تصريحات يابيجي أوغلو، توجهت الأنظار نحو شركاء الائتلاف الحاكم، وهما حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية. ومع تزايد الانتقادات، أبدى أعضاء مختلفون من حزب العدالة والتنمية ردود أفعالهم حول هذا الموضوع.
وقد صرح "محمد أوجوم"، مستشار الرئيس التركي لشؤون الدستور، عبر حسابه الشخصي قائلاً إن المجتمع التركي قد توصل إلى إجماع حول "عدم قابلية تغيير" المواد الثلاث الأولى من الدستور، مضيفًا: "إن مبدأ عدم التغيير هو وصية تركها الجيل المؤسس للأجيال القادمة، وليس المقصود منه تقييد إرادة الأجيال المستقبلية. إن التأكيد على مبدأ عدم التغيير هو واجب الجيل الحالي".
وأخيرًا، أنهى الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" هذا النقاش بتصريحه بأن تركيا بحاجة إلى دستور مدني وشامل لتحقيق أهدافها. وأكد أردوغان أنه من وجهة نظر حزبهم، لا يوجد أي نقاش حول تغيير المواد الأربع الأولى من الدستور، وأن موقف الحزب في هذا الصدد واضح تمامًا.